النحو العربي
بين الأصالة والأثر الأجنبي

أ. عبد الله علي الشكري
كلية التربية– جامعة مصراتة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لقد استرعى انتباهي ما قرأته في كثير من البحوث الحديثة التي تعنى بأصول النحو ونشأته، وما تحمله هذه البحوث من تعدد الآراء والاستنتاجات المتقاربة بين الباحثين في أولية علم النحو العربي، الذي يعتبر الضابط الوحيد لحفظ اللغة من الفساد، وقد قيض الله بفضله فريقًا من العلماء المجدين قاموا بهذه المهمة خير قيام، مبينين أسباب وضعه، والدوافع التي دفعتهم لذلك، ثم الغاية منه، ولكن ظهرت كثير من الأفكار الحديثة التي تبنت التجديد في دراسة المنهج اللغوي، والتجديد إذا كان مبنيًّا على أسس لا تخالف المنقول من التراث المتواتر الصحيح مطلوب، وقد يستدرك اللاحق على السابق كثيرًا من المفاهيم القيمة، التي تبني وتضيف إلى مناهج البحث اللغوي شيئًا يجلي الغامض، ويصل إلى الغاية في أقرب وقت وبأقل جهد ممكن، وأما إذا كانت الآراء التي تنادي بالتجديد هي صدى فكر مغرض، كفكر بعض المستشرقين، ولم يكن التجديد والتطور نتيجة معطيات علمية صحيحة؛ فلا جدوى من ذلك كله، ولغتنا العربية لها تاريخ جلي واضح لا يقوم على التخمين والمقاربة، وتطورها التاريخي مثبت عبر الحقب الزمنية.

وهذا البحث غايته أن يسدي شيئًا من الحقائق التي سبق إليها كثير من الباحثين الغيورين على هذه اللغة، ولكن جاءت أكثرها في ثنايا بحوث مطولة ضمن موضوعات مفصلة، فأردت أن يكون عملي هذا حول فكرة واحدة، هي فكرة الأصالة ومدى صدقها، وهل النحو العربي– كما زعم البعض– يقوم على منهج مستورد، أم هو نتيجة لدوافع وأسباب نشأ عنها هذا العلم؟

وقد جاء هذا البحث– بعد المقدمة– في تمهيد، وأربعة مباحث هي على النحو الآتي: المبحث الأول: دوافع وأسباب نشأة النجو العربي. المبحث الثاني: الغاية المنشودة من وضع علم النحو.

المبحث الثالث: آراء القائلين بالأثر الأجنبي والرد عليها. المبحث الرابع: الموازنة بين الآراء. ثم أعقبت هذه المباحث بخاتمة ضمنتها أهم نتائج البحث، وأردفتها بفهرس للمصادر والمراجع، والله ولي التوفيق.

تمهيد

كثر الحديث عن نشأة النحو العربي وأصوله الأولى عند كثير من الباحثين المحدثين؛ فمنهم من يرى أن هذه القواعد هي نتائج لاستقراء ناقص؛ لأن التراث العربي الخالص وصل إلينا ناقصًا؛ لاعتماده على الرواية في أول أمره دون الكتابة؛ فأصبح من المتفق عليه عند اللغويين والنحاة أنه لم يصل إلينا من كلام العرب إلا القليل، ولو جاء وافرًا لجاء علم كثير[1].

ومنهم من يرى أن هذه القواعد والقوانين التي وضعت لضبط اللغة ما هي إلا منقولة عن النحو اليوناني، ومنهم من ينسبه إلى الأراميين والسريان.

والكثير الذي عليه العلماء المحققون أن النحو عربي خالص، نشأ في بيئة عربية خالصة؛ لدفع اللحن، وهو الخطأ في قراءة القرآن الكريم—كما سيأتي–، وبعرض هذه الآراء، وعرض أدلتها، نستطيع أن نجزم بحكم موضوعي يزيل الشبهة عن نشأة النحو العربي، وتطوره وتفرعه فيما بعد.

ومن هنا؛ لا بدّ من عرض لنشأة النحو وبيان الدافع الحقيقي لهذه النشأة، ثم ما طرأ على منهج النحو، أتطوّر أم تأثر بغيره من العلوم الأجنبية، أم بقي عربيًّا خالصًا؟

[1] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ط 3، جامعة دمشق، 1383هـ- 1964م، ص 34.

المبحث الأول: الدوافع والأسباب

يجمع النحاة القدامى على أن الباعث الحقيقي لنشأة النحو هو ظهور اللحن، وقد سجلت المصادر كثيرًا من حوادثه، حيث كانت بوادر اللحن قد ظهرت مبكّرًا منذ عهد الرسول– ﷺ–، ثم استفحل أمرها بعد انتشار الإسلام، واختلاط العرب بالعجم[1].

واللحن هو الخطأ في حركات الإعراب، وهو أول ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلم...؛ لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي– ﷺ[2].

ولا يخفى على المتخصص تلك الحوادث التي دعت لنشأة علم النحو، ولا يتسنّى سردها لكثرتها، واختلاف مواقعها؛ ولكن أكتفي بمثالين لضيق المقام هنا، ولعلاقتهما بالقرآن الكريم محل الاهتمام، فإن تسرّب اللحن إلى قراءة القرآن فيه خطرٌ جللٌ.

فالمثال الأول: روي أنه قدم أعرابيّ في خلافة عمر، فقال: من يقرئني شيئًا مما نزل على مُحَمَّد؟ فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ﴾[3]، بكسر اللام، فقال الأعرابي: إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمتُ المدينة...، وقصّ القصة، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي؟... فقال: ﴿... أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم[4].

والمثال الثاني: روي عن الحجاج بن يوسف– وهو على فصاحته– قال ليحيى بن يعمر: أتجدني ألحن؟ قال: الأمير أفصح من ذاك، قال: عزمت عليك لتخبرني، وكانوا يعظمون عزائم الأمراء، فقال يحيى بن يعمر: نعم، في كتاب الله! قال: ذاك أشنع له، ففي أي شيء من كتاب الله؟ قال: قرأت ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا

---

[1] ينظر: في أصول النحو للأفغاني، ص 6 وما بعدها، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مُحَمَّد الطنطاوي، ط4، 1374هـ-1954م، مطبعة وادي الملوك، مصر، ص 9 وما بعدها.

[2] مراتب النحويين، تأليف: عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، ط 1، 1423هـ- 2002م، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ص 19.

[3] سورة (التوبة)، الآية (3).

[4] في أصول النحو، ص 8.

وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا﴾[1]، فترفع (أحبُّ) وهو منصوب، قال: إذن لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خراسان[2].

ومن هنا كان النحو أول العلوم العربية الإسلامية نشأة بعد الكتاب والسنّة، لظهور الحاجة إليه مبكرًا، ودليل ذلك أن واضعه الأول: أبو الأسود الدؤلي بتوجيه من الإمام علي بن أبي طالب– ﷺ–، على رأي بعض النحاة، وقد عاش أبو الأسود الدؤلي في النصف الأول من القرن الأول الهجري.

قال السيرافي: اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال: الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي، واسمه ظالم ابن عمرو بن سليمان بن عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدُّؤَل بن بكر بن كنانة وكان من سكان البصرة...[3].

وعناية مؤرخي علم النحو بنسب أبي الأسود الدؤلي دليل على فضله في وضع علم من العلوم الجليلة، ولا يستبعد ذلك، فقد اشتهر أبو الأسود الدؤلي، بالذكاء والفطنة، وسعة العلم، قال السيوطي: أبو الأسود الدؤلي البصري، أول من أسس النحو...، كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدهم عقلًا... ثقة في حديثه، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم، وعنه ابنه ويحيى بن يعمر...[4]. والذي عليه أكثر العلماء أن وضع النحو ما بين الإمام علي وأبي الأسود الدؤلي، أو كان منهما معًا، أو وضعه أبو الأسود الدؤلي بعد استشارة الإمام علي، أو بأمره أو بتوجيه منه، يقول الذهبي مخبرًا عن أبي الأسود الدؤلي: وقد أمره عليٌّ بوضع شيء في النحو لما سمع اللحن...، فأراه أبو الأسود ما وضع، فقال علي: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، فمن ثمّ سُمّي النحو نحوًا[5].

---

[1] سورة (التوبة)، الآية (24).

[2] أخبار النحويين البصريين، تأليف: أبي الحسن بن عبد الله السيرافي، اعتنى بنشره وتهذيبه المستشرق (قرنس كرنكو)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1936م، ص 23.

[3] أخبار النحويين البصريين، ص 13.

[4] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي القاهرة، 21/2، وينظر: أخبار النحويين لشيخ القراء أبي طاهر عبد الواحد بن محمد المقري ، دار الاعتصام، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط 1، 1401هـ-1981م، ص 22.

[5] العقد الثمين في تراجم النحويين، تأليف: الحافظ محبي الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2001م، ص 14.

وهذا الذي ذُكر وغيره مفصّل في مصنفات النحو وأصوله، والغرض من ذلك ليس إعادة تحصيل حاصل، ولكن للاستدلال على حقيقتين مهمتين:

الأولى: أن الباعث الحقيقي لنشأة علم النحو هو اللحن الذي بدأ طفيفًا، ثم استفحل أمره، وإذا ترك الأمر كان خطرًا على الدين واللغة.

والأخرى: أن هذا العلم ظهر مبكرًا، قبل الانفتاح على علوم الأمم الأخرى التي نقلت إلى العربية إبان النهضة العلمية في العصر العباسي، ومن هنا كان لهذا العمل الجليل غاية سامية لا مندوحة من بيانها.

المبحث الثاني: الغاية المنشودة من وضع علم النحو

إن الغاية التي دفعت إلى الاهتمام بصحة اللغة وسلامتها، بوضع ضوابط تمنع أن يتسرب إليها الفساد؛ بحكم اختلاط العرب بالأعاجم بعد انتشار الإسلام، فكان الحفاظ على سلامة اللغة لتبقى العربية التي تأصلت فيهم، بحيث لو تكلم متكلم، فنصب المرفوع، أو رفع المنصوب أو جرّه، لأنكروا عليه ذلك بسليقتهم، وأمر آخر وهو الأهم الحفاظ على سلامة قراءة القرآن الكريم، فكان أن تنبّه أولو البصر إلى أن الأمر آيل إلى إفساد اللغة، وضياع العصبية من جهة، وإلى التفريط في صيانة الدين من جهة ثانية، إذ كانت سلامة أحكامه موقوفة على حُسن المستنبط لنصوص القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكان في ضعف العربية تضييع لهذا الفهم[1].

وهنا لا نعجب من تحمل الأوائل– من بعد أبي الأسود الدؤلي– المشاق في جمع اللغة، والرحلة إلى بوادي العرب الخلّص؛ لسماع اللغة ممن لم تفسد سليقتهم، مندفعين في عمل جليل يحفظ كتاب الله، ولو ترك الأمر كما هو لأصبح يقرأ بغير اللسان العربي، ولكن الله قيّض لهذا القرآن من عباده من يصونه، فكان الحفظ من الله بتسخير هذه الجهود، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

وذكر فصاحة القرآن صرح بها القرآن في كثير من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[3].

ولذلك كان التحري الشديد من علماء العربية في صحة المنقول عن العرب، ولا ينقل إلا عمن يوثق بفصاحته؛ ولذلك حددوا الاحتجاج بالزمان والمكان، فأما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء أسكنوا الحضر أم البادية[4]، واستمر العلماء يجمعون اللغة من البادية حتى فسدت سلائقها.

---

[1] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص 6.

[2] سورة (الحجر)، الآيات (9).

[3] سورة (الشعراء)، الآيات (192- 195).

[4] المصدر السابق، ص 20.

وأما الزمان المكان فهو مواقع القبائل العربية المنتشرة في شبه الجزيرة، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردوا كلام القبائل التي على السواحل، أو في جوار الأعاجم[1].

وقد بذلت الجهود الكبيرة في جمع اللغة، فكان ذلك الرصيد الهائل من كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولم يكن النحو مجرد تنبيهات أو تصحيحات للفت النظر، وإنما أصبح علمًا موسعًا، كلما تقدم الزمن ازداد نموًّا وتوسعًا، فصارت له مذاهب ومدارس، ومنظومات ودراسات وشروح، ودوّن وحفظ، فكانت نظرة القدماء للنحو نظرة إجلال وتقدير؛ لاستهدافهم بالنحو لغة القرآن الكريم، حيث جعلوا هذا العلم طريقًا إلى تقديم كتاب الله الكريم، ومفتاحًا لتفسير آياته[2]، وأكبر دليل على أن النحو نشأ لحفظ القرآن من اللحن، وصيانته عن الخطأ، أن أول عمل قام به أبو الأسود الدؤلي– بعد وضع الأساس الأول– هو نقط المصحف الشريف (نقط الإعراب)، وأن نقط الإعراب هذا كان بإجماع النحاة أنه من عمل أبي الأسود الدؤلي، ولم يشك أحد في نسبته إليه، وتذكر المصادر أنه طلب من والي العراق (زياد بن أبيه) أن يعين له كاتبًا ماهرًا يفعل ما يقوله له، أو كان هذا العمل بطلب من الأمير، قال السيرافي مخبرًا عن إجابة أبي الأسود الدؤلي بقوله: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبًا لقنًا يفعل ما أقول...، إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإذا أتبعت شيئًا من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين، فهذا نقط أبي الأسود[3].

وقد عرف بنقط أبي الأسود؛ للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين، وهو ما أجمعوا عليه قديمًا، ولم يشك فيه حديثًا أحد، و(الشكل) أعود على حفظ النصوص من حدود النحو، ولعله أعظم خدمةٍ قُدّمت للعربية حتى الآن[4].

---

[1] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص 21.

[2] في نقد النحو العربي، تأليف: صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988م، ص 29.

[3] أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص 16.

[4] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص 161.

المبحث الثالث: آراء القائلين بالأثر الأجنبي والرد عليها

برز في العصر الحديث كثير من الباحثين الذين شغلوا أنفسهم بالحديث عن الأثر الأجنبي في قواعد النحو العربي، وقبل الحديث عن هذا الاتجاه يمكن أن نصنف هؤلاء الباحثين إلى ثلاث طوائف حسب اتجاهاتهم:

– الطائفة الأولى: القائلون بأصالة النحو العربي نشأة ونموًّا، وهذه الطائفة ليست محل نقاش في هذا البحث.

– الطائفة الثانية: القائلون بأصالة النحو العربي، وأن أسباب نشأته لحماية النص القرآني، والنص العربي بصفة عامة من التحريف، ولا يضرّ إذا كان علم النحو العربي قد تأثر بعد زمن على نشأته بالمنطق والفلسفة اليونانييْن، من حيث منهجية البحث، أو من حيث القول بالعلل والمعلولات، وغيرها من تفريعات النحو، فإن كل ذلك لا يقدح أبدًا في كون نشأته الأولى عربية...، فالمنطق والفلسفة لم يصبغا النحو العربي بصبغتهما إلا بعد زمن غير قليل على نشأته، أضف إلى ذلك أنها صبغة طغت على أطره الخارجية، ولم تتغلغل إلى أصوله التي كانت وستبقى عربية؛ لأنها نتاج استقراء العلماء العرب الأُول لنصوص لغتهم، قرآنًا وحديثًا وأدبًا منظومًا ومنثورًا[1].

– الطائفة الثالثة: القائلون بالأثر الأجنبي الخالص، وهذه الطائفة هي المستهدف دراسة آرائها في هذا المبحث. وهذا الرأي يدور بين ما قاله المستشرقون وبين من تبعهم من بعض الباحثين العرب المحدثين الذين تتلمذوا على مناهجهم، وهم مختلفون في تحديد المكان والزمان الذي اقتبس فيه العرب علم النحو من الأمم الأخرى، فمنهم من يجعله علمًا يونانيًّا، ومنهم من يجعله منقولًا عن السريان، ومنهم من يقول: إنه من الفرس والآراميين وغيرهم.

ومن أشهر المستشرقين القائلين بالأثر الأجنبي (فوت كريمر)، الذي يرى أن الرواية التي تقول: إن تسرب الفساد إلى اللغة العربية كان السبب في ضرورة وضع قواعد لإنقاذ اللغة العربية، رواية لا يعوّل عليها إطلاقًا، ولا أساس لها، فالنحو العربي من وضع الأجانب من الآراميين والفرس، وقد أوجدته

[1] تجديد النحو العربي، تأليف: عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ط جديدة 1981م، ص 22.

الحاجة التي أحس بها هؤلاء الأجانب لتعلم الكتابة العربية، وقراءة اللغة العربية على وجه صحيح، وعلى الأخص غير العرب الذين أرادوا أن يقفوا حياتهم للدراسات العلمية[1].

وهذا الرأي كان ولا يزال سائدًا عند كثير من الباحثين بصفة عامة، من المستشرقين وغيرهم، فقد زعموا أن علماء العرب الأوائل الذين وضعوا هذه القواعد لم يرد عنهم مشافهةً أو كتابة ما يدل على أنهم وضعوا لأنفسهم ولمن بعدهم خطةً متكاملة فأحكموها، ثم طبّقوها في درسهم، وقد يرد على الذهن أنهم نقلوا نهج من سبقهم من الأمم في دراسة لغاتهم، كالفرس والهنود والسريان واليونان، فطبقوه على اللغة العربية، وهذه في أحد جوانبها قد روّج لها بعض المستشرقين؛ اعتمادًا على أن كثيرًا من علماء العرب لم يكونوا من العنصر العربي الخالص، مثل: سيبويه (ت180هـ)، والكسائي (ت197هـ)، والفراء (ت207هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، وابن فارس (ت395هـ)[2].

وهذه حجة واهية؛ لأن هؤلاء العلماء لم يعرفوا البيئة العربية الخالصة، نشأة وتعليمًا وولاءً، وعليه فإن الغلوّ في الحديث عن أثر علماء النحو واللغة ممن ينتمون إلى أصول غير عربية يبدو مفتعلاً في هذا الباب، ومع أننا لا ننكر إسهام عدد من هؤلاء في الدراسات اللغوية العربية القديمة، لا نرى ذلك إلا من خلال كونهم أبناء الثقافة العربية ذاتها، أما أنهم أثروا في الاتجاه العقلي للدارسين العرب بما عرفوه من ثقافة قومهم، أو مما كان يترجم إلى لغاتهم الأصلية من علوم اليونان فدعوى باطلة، لا تستند على أساس من المنطق، فإذا كان فساد الألسن الذي أحدثه الاختلاط بالأعاجم واحدًا من أبرز أسباب نشأة النحو...، فكيف تسنّى لهؤلاء الأعاجم أن يعملوا على مقاومة هذا الفساد؟[3].

ولا يجد الزاعمون– هذا الزعم الباطل– مغمزًا يبرز فكرة اقتباس النحو من علوم الأجانب إلا طرق هذا الباب، وهو: أن كثيرًا ممن أسهموا في هذا المنهج من الموالي، ويعتبرونه دليلًا قاطعًا، خاصة القياس النحوي، وكيف وصلوا إليه في ذلك الزمن المبكر، والملاحظ أن كلًّا من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر كانا من الموالي؛ فابن أبي إسحاق مولى لآل الحضرمي، وهم بدورهم موالٍ لبني عبد شمس، ويشير إلى ذلك الفرزدق في هجائه بقوله:

---

[1] الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، تأليف: علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، ط 1، 2003م-1423هـ، ص 107.

[2] الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1988م، ص 202.

[3] الفكر النحوي عند العرب، ص 109.

.....ولكِنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا

وأما الآخر فقد كان مولى ثقيف؛ ولذا سمي: عيسى بن عمر الثقفي، بل إن سلسلة النحاة من عيسى بن عمر إلى أبي الأسود الدؤلي جُلّها من الموالي، فقد توفرت لهم بذلك دواعي الاختلاط بالأجانب والاتصال بهم[1].

وهنا نرى أن أصحاب هذا الرأي يرجعون النحو وقواعده وبحوثه إلى الفكر الأجنبي المحض، وأن علماء العرب ما كان لهم إلا فضل النقل عن الأجانب، والتعلل بانتماء هؤلاء الأعلام إلى الأصل الأعجمي، ونسوا أنهم ولدوا في بيئةٍ عربيةٍ اللغة، إسلاميةٍ العقيدة، ولا يربطهم بالأجانب أي رابط، ومسألة العِرق لا تساوي شيئًا، وإذا كان أبو الأسود أول من قال في العربية، وهو عربي خالص، وهؤلاء الذين بعده تلاميذه، ولم يأتِ خبر واحد أنهم أخذوا عن غير العرب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن زمنهم كان مبكرًا في تاريخ الدولة الإسلامية، ولم تبدأ الترجمة عن العلوم الأجنبية زمن الفتوح، ومن غير المعقول أن نتصور أن العرب وقد هجموا على هذه الكتب يترجمونها منذ تحريرهم هذه الأرض؛ لأن مثل هذا الأمر يتطلب طول ألفةٍ واستقرار واستعداد ومؤسسات تنهض به، وما حفظ التاريخ لنا إشارة تؤيد ذلك...، وإذا كان أغلب الباحثين من المستشرقين قد جهدوا بغرس فكرة تأثر العرب بالفكر اليوناني، عن سوء قصد في الأغلب، فقد جارى هذا المذهب طائفة من الباحثين العرب المعاصرين من دون رويّة[2]. والمعروف أن علماء العربية الأوائل كانوا ينفرون من الأثر الأعجمي نفورًا بائنًا، فكيف يرضون بمنهاج وافد يتخذونه منهجًا لهم في تأصيل هذه اللغة، ونحن اليوم عندما نبحث في تاريخ النحو عند القدماء الذين عاصروا تلك الفترة، أو ممن جاؤوا بعدهم، لا نجد أي إشارة إلى الأثر الأجنبي، قال السيوطي: النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى[3].

والسيوطي من المتأخرين، ولكنه ينقل عن سابقيه من علماء العربية، ومن سبقه ينقل عمن سبقه وهكذا، وقد عبر ابن جني– من قبله– عن ذلك، مبيّنًا أن علم العربية ورثه المتأخر عن المتقدم، ثم

---

[1] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء اللغة الحديث، تأليف: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1973م، ص 80.

[2] الفكر النحوي عند العرب، ص107.

[3] الاقتراح في علم أصول النحو، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط 1، جروس برس، ص 23.

بيّن الغاية من ذلك، وهي أن يكون هذا العلم خادمًا لكتاب الله- تعالى-، وعلى هذا إجماع أهل العلم، ولا يجوز لأحد أن يتقول فيه بغير هذا، ولذلك قال: لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازًا على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن الله- سبحانه وتقدست أسماؤه- قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم، خادمًا للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعونًا على فهمهما، ومعرفة ما أمر به أو نهي عنه الثقلان منهما[1].

فأين البيّنة في قول ممن يدعون بعث النحو في ثوب جديد، كما جاء في كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية، التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها[2]. ثم يأتي بالدليل على ما قاله، وهو دليل عقلي استنتاجي، يدور حول قضية منفردة من قضايا النحو لا تمثل إلا جزئية محدودة جدًّا، وليست صبغة شائعة فيه، قال: ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية: رفضهم أن يجتمع عاملان على معمولٍ واحدٍ، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل، وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا- مثلًا-، ولا يجتمع الضدان في محل، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم، والمعمول حقه التأخير، فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال[3].

والباحث بعد أن عرض هذه الآراء، يرى أن استخدام الفلسفة أمر طبيعيّ؛ لأنها نتاج الفكر، والنحاة أصابوا في هذا الاستخدام الفلسفي في الكشف عن قواعد الإعراب، من أجل ذلك نرى طريق النحاة في استخدام فلسفة أيامهم، أو استخدامها إياهم، أمرًا طبيعيًّا لا مأخذ فيه، بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر، ولكن علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم في نظرهم، وإصابتهم للغاية التي سعوا إليها، وهي: الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره[4].

---

(1) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952م، ص 190.

(2) إحياء النحو، تأليف: إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، 1423هـ- 2003م، ص 31.

(3) المصدر السابق، ص 32.

(4) المصدر السابق، ص 34.

وعلى هذا الزعم لم يكن الدرس النحوي مستقلًّا بخصائص تميزه؛ ولكنه متضمن المنهج الفلسفي، وقد استرعت هذه الأحكام انتباه كثير من الباحثين المعاصرين الذين عرفوا أصالة النحو العربي، وردهم على مثل هذه الأقوال؛ وقد ألفت كتب، وظهرت بحوث كثيرة لمناقشة هذا الاتجاه، الذي أشاعه بعض المستشرقين ومن سار في فلكهم من الباحثين العرب، فقد تجرأ كثير من الكتاب على التراث، وكأن العقل العربي الإسلامي— إن صح التعبير– قاصر على الإبداع، فلا بد له أن يعتمد على أجنبي، وهذه الجرأة تندرج تحت كثير من العوامل، من أهمها: نزعة عقلية تعرض كل شيء على العقل، فتأخذ بما يقبله، وترد ما يأباه...، ورياح التلقيح الفكري العصري التي حملها المستشرقون بعلمهم وأهوائهم... رياح هبت على الشرق...، بعثتها الثورة الكمالية التي أطاحت بدولة الخلافة، وعصفت بكثير من القيم الإسلامية، ونحّت من مجال الاستعمال ما كان ينظر إليه بإجلال واحترام[1].

[1] إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، تأليف: د. عبد الله أحمد خليل إسماعيل، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء– ليبيا، ط 1، 1994م، ص 16.

المبحث الرابع: الموازنة بين الآراء

إذا نظرنا إلى الزمان الذي ظهر فيه علم النحو، نجد أنه قد ظهر مبكرًا والدولة الإسلامية في أول طورها، وأن علوم اليونان واللاتينيين والفرس، والسريانيين لم تنقل إلى العربية في ذلك الوقت، وأن علماء العربية الأوائل لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها، ولم تكن لهم صلة ما بعلماء القواعد من الإغريق وغيرهم، هذا إلى أن قواعد اللغة العربية تختلف في طبيعتها ومناهجها اختلافًا جوهريًّا عن قواعد اللغة الإغريقية، فلو كانت قواعد اللغة العربية قد اخترعت على غرار القواعد اليونانية– كما يزعمون– لجاءت متفقة معها، أو على الأقل مشبهة لها في أصولها ومناهجها[1].

إن الترجمة من اليونانية حصلت، ولكنها في زمن متأخر عن زمن تدوين اللغة واستنباط القواعد، وتؤكد لنا مصادر التاريخ أنه لم يكن هناك ترجمة إبان عهد جمع اللغة، وأن الترجمة الحقيقية لم تبدأ قبل العصر العباسي، فقد جاءت الدولة العباسية التي قامت بمساعدة الفرس، ونشأ من ذلك اختلاط العنصرين العربي والفارسي، فاتجهت ميول الخلفاء إلى معرفة علوم الفرس واليونان فعُني (أبو جعفر المنصور) بترجمة الكتب...، وقد زادت العناية بترجمة الكتب في عهد (هارون الرشيد)، بعد أن وقع في حوزته بعض المدن الرومية الكبرى...، وفي عهد (المأمون) قويت حركة النقل والترجمة من اللغات الأجنبية، وخاصة من اليونانية والفارسية إلى العربية[2].

ولعلنا نرى هذا البوْن الشاسع في الزمن بين عهد أبي الأسود الدؤلي– الذي عاصر الصحابة– وبين العهد العباسي، وقد ذكر السيوطي مبيّنًا ذلك من خلال ترجمته لأبي الأسود الدؤلي فقال: كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدهم عقلًا...، ثقة في حديثه، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم، وعنه ابنه ويحيى بن يعمر...، وهو أول من نقط المصحف، قال الحافظ: أبو الأسود معدود في طبقات الناس، وهو في كلها مقدم مأثور عنه في جميعها، معدود في التابعين، والفقهاء، والمحدثين...، مات سنة تسع وستين للهجرة بطاعون الجارف[3].

---

(1) تجديد النحو العربي، ص 2.

(2) تاريخ الإسلام، السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، تأليف: حسن إبراهيم حسن، ط 7، 1964م، مكتبة النهضة المصرية، 345/2، 346.

(3) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط 1، 1425هـ–2004م، 67/2.

وقد تُرجم لأبي الأسود في عديد من كتب التراجم، ولم يذكر أحد منهم أن له صلة بعلوم أخرى غير العربية[1].

وإذا أمعنّا النظر في مصطلح النحو، الذي أصبح عَلَمًا على العلم الذي يدرس قواعد العربية، وكان في أول نشأته يحتوي العربية نحوًا وصرفًا ولغةً، ثم تفرعت الفروع بعد التوسع في دراسات اللغة، نجد أن هذا المصطلح اشتقاقه عربي أصيل، فهو ليس اسمًا مترجمًا عن ثقافة أخرى؛ لأن النحو: القصد نحو الشيء، نحوت نحو فلان، أي: قصدت قصده...، وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، وقال للناس: انحوا نحوَه؛ فسمّي نحوًا، ويجمع على أنحاء[2].

والذين تقلدوا زمام هذا العلم من بعد أبي الأسود الدؤلي هم تلاميذه، ثم تلاميذهم، وهكذا، وقد وضعت المعايير لضبط اللغة، وقواعد سماعها من مضانها التي حُدّد فيها الزمان والمكان؛ محافظة على أخذها سليمة فصيحة، ولذلك يدلنا التاريخ أن علماء البصرة والكوفة كانوا يلاحظون المحادثة العربية في أصح مظاهرها، ويستنبطون قواعدهم من هذه الملاحظة، وأنهم كانوا لا يدخرون وسعًا في دقة الملاحظة واتخاذ وسائل الحيطة؛ حتى إنهم ما كانوا يثقون بأهل الحضر لفساد لغتهم، ولا بالقبائل التي احتكّت ألسنتها بلغات أجنبية، كلخم وجذام وقضاعة وغسان وإياد وبكر وأزد عمان وأهل اليمن، وأنهم كانوا يبذلون في سبيل ذلك كثيرًا من وقتهم وجهودهم، فكانوا يرحلون إلى الأعراب في باديتهم، ويقضون عندهم الشهور بل السنين[3].

وقد أدرك علماء العربية غنى لغتهم في كثرة مفرداتها واتساع معانيها، فكانوا يفاخرون بها سائر لغات الأمم الأخرى، فكيف يرضون أن يستعيروا من تلك اللغات قوانينها وخصائصها؟! قال ابن فارس: وإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة اللغة العربية فهذا غلط؛ لأنا لو احتجنا أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك

---

[1] ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، (د.ت)، 34/12– 35، والأعلام، خير الدين الزركلي، ط 3، (د.ت)، 340/3، ومعجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث، بيروت، (د.ت)، 47/5.

[2] تهذيب اللغة، لأبي منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 252/5.

[3] فقه اللغة، تأليف: عبد الواحد وافي، دار النهضة، مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت). وينظر: في أصول النحو، الأفغاني، 19-27.

الأسد والفرس وغيرهما...، فأين هذا من ذاك؟ وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العربية؟[1]. بل ذهب بعض العلماء إلى أبعد من هذا عندما بيّن أن بنية الكلمة العربية، سواء جاءت على أصولها أم حدث في بعض أصولها حذف، أو قلب، أو نقل، فهي في جميع أوضاعها طيعة في اللسان، سلسة في النطق، وهذا لا نجده في مصطلحات الفلسفة والمنطق، التي لا يمكن تغيير نمطها والتصرف فيها كما تتصرف في الكلمة العربية، قال ابن جني: ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء (ميزان، وميعاد) لقدرت على ذلك، فقلت: (مِوْزان ومِوْعاد)؟ وكذلك لو آثرت تصحيح فاء (موسر، ومُوقن)، لقدرت على ذلك فقلت: (مُيْسِر، ومُيْقن)...؟ وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره؟ وكون الجسم متحركًا ساكنًا في حال واحدة فاسد...[2].

ثم كيف نتصور أنهم نقلوا من لغات تخلو من الإعراب، وهو ما اختصت به العربية دون سائر اللغات؟! وقد ذكر ابن فارس هذه الخاصية فقال: من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب: الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ...، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام...[3].

وعليه فإن العربية متأصلة في العرب حتى كأنها سجيّة فطرية، بحيث لو تكلم متكلم فنصب المرفوع، أو جرّ المنصوب، لأنكروا عليه ذلك بسليقتهم، ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية، كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء، والهمز والمد والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنا في مثل (الخبء، والدفء، والملء)؛ فصار ذلك كله حجة[4].

ولعل تعريف ابن جني للنحو، ثم استرساله في بيان ما تختص به العربية، دليل قوي ضمن الأدلة الكثيرة التي ذكرها كثير من العلماء المحققين، فهي دالة على أصالة النحو العربي، وبراءته من اتهام التأثر

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب وكلامها، تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسبح ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط 1، 1418هـ– 1997م، ص 19.

(2) الخصائص 145/1.

(3) الصاحبي، ص 43.

(4) الصاحبي، ص 18.

بالثقافات الأجنبية[1]، قال ابن جني في تعريف النحو أنه: انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدّ إليها[2].

وقد أصبح لدى علماء العربية منهج واضح المعالم، بعد أن استكمل وضع القواعد والضوابط، إلا أنه منهج متجدد متطور، ينمو مع تقدم الزمن، فلم يكن ما وضعه أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه من بعده هو ما عليه علم النحو اليوم من السعة والشمول، وغزارة المادة بشواهدها، والشروح والحواشي، وما صاحب ذلك من تخريجات، وكل ذلك في ظل الأصالة العربية.

والدفاع عن أصالة هذا المنهج مستمرة أيضًا مع مرور الزمن، والممعنُ في القواعد الضابطة للكلام العربي دائمًا يجدها مستنبطة من وظيفة اللفظ، وسياق النص، لا يجلبون عليه أقيسة خارجية، قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فُعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلَّا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون[3]. والبعد عن الثقل والنزوع إلى الخفة اللتين ذكرهما هنا مستنبطان من خصائص هذه اللغة، وليس من خصائص غيرها.

وأما الرد على الذين يقولون: إن عقلية العرب كانت من السذاجة بأن تضع هذا المنهج المنظم، فقد قال بعضهم عن (عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي): إن ابن أبي إسحاق قد تأثر أو أخذ شيئًا من منطق (أرسطو) أو غيره...، وأنه وجد في عصر تهيأت فيه الظروف للتأثر بالثقافة الأجنبية، وأنه كان أحد الموالي الذين لهم صلة بمن يعرفون هذه الثقافة...[4].

---

[1] ينظر: فقه اللغة، لعبد الواحد وافي، ص 213، وفي أصول النحو، للأفغاني، ص 19-27.

[2] الخصائص 34/1.

[3] المصدر السابق 49/1.

[4] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 81.

ولا شك في أن هذا القول ظاهر الفساد، فيه حكم لا دليل عليه، لم يبيّن لنا كيف كان هذا التأثر، هل تعلم ابن أبي إسحاق شيئًا من لغات الأمم الأخرى؟ أم هل اتصل بأحد علّمه ذلك؟ أم هل كان كثير الأسفار خارج نطاق أمته؟

وإذا كان النحو في أصوله الأولى ينسب إلى أحد الإمامين الموقرين؛ الإمام علي بن أبي طالب– ﷺ–، أو إلى أبي الأسود الدؤلي، أو ينسب إليهما معًا، بأمر الأول واستشارته، وبعمل الثاني، فإذا كان الأمر كذلك، فالإمام علي قد بلغ من العلم ورجاحة العقل ما كان دونه علماء اليونان والسريان وأصحاب المنطق وغيرهم، فهو قد واكب نزول القرآن، وعرف فيما نزل وأين نزل، وكيف نزل، واهتم بجمعه بعد التحاق الرسول– ﷺ– بالرفيق الأعلى...، وملازمته للرسول– ﷺ– جعلته يستقي منابع اللغة ممن أوتي جوامع الكلم، وكان حريصًا على معناها ومبناها، مع أنه كان من كُتّاب النبي– عليه الصلاة والسلام– المقربين، هذا ولقد اشتهر أبو الحسن من ضمن ما اشتهر به بعبقرية فذّة، جعلته متفوقًا في حل المعضلات، فلا غرابة إذن من أن يعمل فكره في حفظ لغة القرآن[1].

أما أبو الأسود الدؤلي فأجمعت المصادر– قديمها وحديثها[2]– على غزارة علمه وفضله وصدقه، وضبطه لما يروي ويقول، وقد عاش في الصدر الأول للإسلام بين الصحابة، وعاصر التابعين فيما بعد، وقد اشتهر عند المحققين بعنايته باللغة وضبطها، قال ابن خلدون: وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقال بإشارة علي– ﷺ–؛ لأنه رأى تغير الملكة، فأشار عليه بحفظها، ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب فيها الناس من بعده[3].

ولذلك نجده قد نشأ في بيئة علم غزير، فلا غرابة في مبادرته بهذا العمل المفيد الذي حفظ لغة القرآن الكريم من الفساد، وهل يحتاج أبو الأسود أن يتزود بعلوم خارجية يكمل بها نقصه ليتهيأ لوضع علم النحو؟ وهو قد تربى في حجور الصحابة– إن صح التعبير–، وهم الرعيل الأول من مدرسة القرآن الكريم، واتصاله الوثيق بالإمام علي، وابن عمه عبد الله بن عباس، فكان مصدر إنماء معارفه في القرآن، ومنطلقًا للنهوض بمكانته اللغوية، فانفتحت أمامه أبواب التفكير والإبداع، وكان من نتائج فكره المتميز

---

[1] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف: محمد المختار ولد أباه، الناشر: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1، 1422هـ- 2001م، بيروت- لبنان، ص 42.

[2] تقدم ذكره في المبحث الأول من هذا البحث.

[3] مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط 2000م، ص 339.

أن وضع اللبنات الأولى في الخطة التي رسمها له الإمام علي بن أبي طالب لهذا العلم، كما أن جمهور المؤرخين متفقون على أهمية ما قام به في نشأة النحو[1].

وبهذا تصبح قضية التأثر بالفكر الأجنبي في وضع النحو قضية باطلة، لا دليل عليها والمعطيات المحيطة بزمن نشأة النحو تاريخًا وأشخاصًا وبيئةً.

****

[1] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 45.

الخاتمة

بعد ما تقدم يظهر جليًّا اهتمام السلف بالنصوص، وفي مقدمتها النص القرآني الكريم، فكما استنبطوا منه عقائدهم وعباداتهم ومعاملاتهم، أقاموا له ضوابط عملية تحفظه من التغيير والتحريف، ويلي ذلك الحديث الشريف، ثم كلام العرب شعرًا ونثرًا. وحمادى القول: يمكن أن نستخلص من الورقات السابقة النتائج الآتية:

1. نشأ النحو العربي عندما دعت الحاجة إليه، والباعث الأول لهذه النشأة هو ظهور اللحن خفيفًا، ثم بدأ في التنفشي والاستفحال.
2. الروايات التي وردت عن نشأة النحو تثبت أمرين مهمين في سبب نشوئه: أحدها الخوف على القرآن الكريم من الفساد بسبب اللحن، وثانيها الخوف على العربية عمومًا من ضياعها.
3. نشأ النحو العربي في العراق زمن صدر الإسلام، وهو زمن مبكر يسبق زمن ترجمة الثقافات الأجنبية إلى اللغة العربية، وهي نشأة عربية خالصة على مقتضى الفطرة، ثم تدرج وتفرع وأصبح علمًا مكتملًا.
4. المصطلحات النحوية التي استخدمها النحاة لا تخرج عن نطاق المفهوم اللغوي لأسمائها، نحو: مصطلحات الإعراب (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) وكذلك ألقاب البناء (ضم، وفتح، وكسر، وسكون).
5. زعم بعض المستشرقين أن النحو العربي منقول عن ثقافات الأمم الأخرى، وخاصة اليونان والسريان والفرس.
6. كثير من الباحثين العرب نهجوا نهج المستشرقين في زعمهم أن النحو العربي مستعار من المنطق اليوناني وغيره، واستندوا في أدلتهم على إسهام الموالي في هذا العلم.
7. لا نجد رأيًا واحدًا من آراء العلماء الذين أسهموا في هذا العلم من القدماء من يقول: إنهم اقتبسوا من ثقافات الأمم الأخرى شيئًا من عهد أبي الأسود الدؤلي (69هـ) إلى عهد السيوطي (911هـ) وما بعده.

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع

1. إحياء النحو، تأليف: إبراهيم مصطفى، الآفاق العربية، ط3، 1423هـ- 2003م.
2. إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، تأليف: عبد الله أحمد خليل إسماعيل، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء- ليبيا، ط1، 1994م.
3. أخبار النحويين البصريين، تأليف: أبي الحسن بن عبد الله السيرافي، اعتنى بنشره وتهذيبه (فرنس كرنكو)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1936م.
4. أخبار النحويين، تأليف: أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن مُحَمَّد بن أبي هاشم المقرئ، تقديم وتحقيق: مُحَمَّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1401هـ- 1981م.
5. الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف: مُحَمَّد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م.
6. أصول النحو العربي في نظر النحاة وآراء ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، تأليف: مُحَمَّد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1973م.
7. الاقتراح في علم أصول النحو، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط1، جروس برس، (د.ت).
8. الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي، ط3، (د.ت)، (د.ط).
9. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، منشورات: مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1425هـ- 2004م.
10. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، تأليف: حسن إبراهيم حسن، ط7، 1964م.
11. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف: مُحَمَّد المختار ولد أباه، الناشر: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1، بيروت- لبنان، 1422هـ- 2001م.
12. تجديد النحو العربي، تأليف: عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، 1981م.

13. تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
14. الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952م.
15. الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب وكلامها، تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ-1997م.
16. العقد الثمين في تراجم النحويين، تأليف: محيي الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2001م.
17. فقه اللغة، تأليف: عبد الواحد وافي، دار النهضة، مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت).
18. الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، تأليف: علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1423هـ- 2003م.
19. في أصول النحو، تأليف: سعيد الأفغاني، ط3، جامعة دمشق، 1383هـ- 1964م.
20. في نقد النحو العربي، تأليف: صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988م.
21. مراتب النحويين، تأليف: عبد الواحد بن علي أبي الطيب اللغوي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 1423هـ- 2002م.
22. معجم الأدباء، تأليف: ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ت).
23. معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث، بيروت، (د.ت).
24. مقدمة ابن خلدون، تأليف: عبد الرحمن بن خلدون، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، (د. تح)، 2000م.
25. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف: مُحَمَّد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك، مصر، ط4، 1374هـ- 1954م.

****